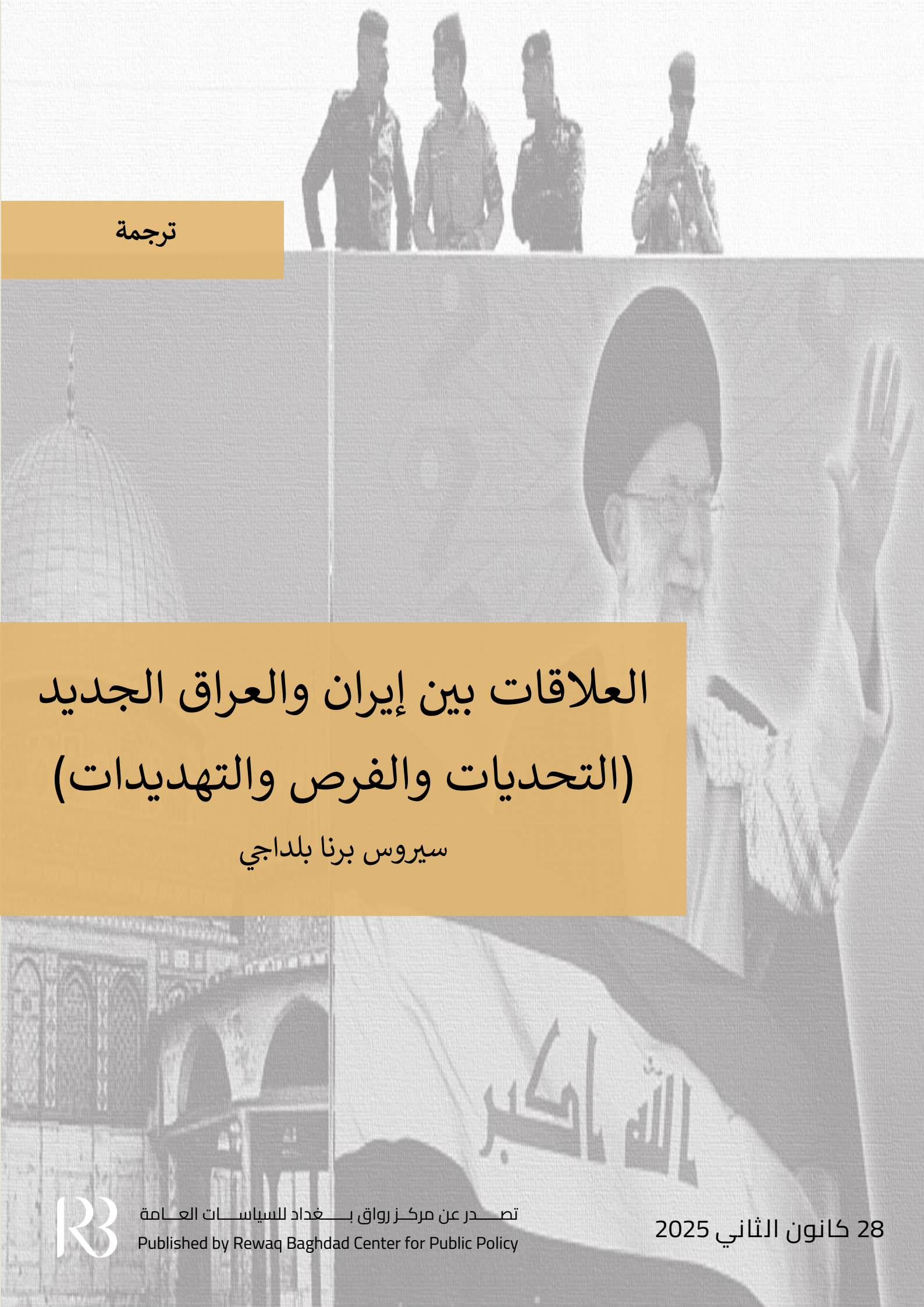

ترجمة

العلاقات بين إيران والعراق الجديد (التحديات والفرص والتهديدات)

سيروس برنا بلداجي

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

28 كانون الثاني 2025

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

العلاقات بين إيران والعراق الجديد

(التحديات والفرص والتهديدات)

سيروس برنا بلداجي

نائب سابق في مجلس الشورى الإسلامي في إيران، والخبير الأول في قسم الدراسات السياسية- لجنة السياسة الخارجية، في مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

أصل المقال منشور باللغة الفارسية في مجلة (مجلس و راهبرد) الفصلية، وهي مجلة علميّة تصدر عن مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإسلامي- السنة 12، العددان 49 و50، خريف وشتاء 2005، ترجمة مركز رواق بغداد.

المحتويات:

المطلب الأول: بيان المسألة

المطلب الثاني: التقييم

أولاً: القابليات والقدرات

ثانياً: أهم الأهداف والمصالح الإيرانية حيال العراق الجديد

ثالثاً: التحديات

رابعاً: الفرص

خامساً: التهديدات

سادساً: تحليل المنطق السائد في المحادثات الثنائية الجارية في العقد الأخير

المطلب الثالث: السلوك المطلوب الذي يجب أن يتخذه نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الواجبات والمحاذير)

1. **الأسس النظرية للسياسات المتخذة**
2. **السياسات العملية (الواجبات والمحاذير)**

الملخص:

إنَّ العلاقات الثنائية بين العراق وإيران كانت، منذ زمن بعيد وحتّى الآن، حافلة بالصراع والتوتر. فعلى مدى القرون الأخيرة وخلال العقود الماضية شهدت هذه العلاقات مستويات متنوعة من قبيل العلاقات السلمية المؤقتة، والتوتر، والخصومة والحرب الشاملة. ولكن يجب أن نقرّ بأنَّ انهيار النظام البعثي في نيسان 2003 ونشوء النظام السياسي الجديد في العراق خلق تحديات وفرصاً وتهديدات لِبلدنا، وبالمقارنة مع الماضي تختلف هذه التحديات والفرص في ماهيتها وشدتها ومداها الزمني. يسعى هذا المقال إلى بلورة إجابة عن السؤال الذي يستفهم عن كيفية هذه التحديات والفرص والتهديدات؟ وما السياسات والسبل التي يجب أن يعتمدها الساسة والمسؤولون في بلدنا على المستويَين النظري والعملي ليتمكّنوا من تحقيق المصالح العليا لِلعالَم الإسلامي والمصالح الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وبقدرٍ أعلى مما هو متحقق حتّى الآن؟

الكلمات المفتاحية: العلاقات الثنائية، الهيكلية السياسية في العراق الجديد، التحديات، الفرص، التهديدات.

المطلب الأول: بيان المسألة

من خلال استعراضنا للعلاقات الثنائية، ولا سيما «أسس الوئام والاندماج[1] التاريخي والثقافي والإيديولوجي» بين نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق، وبوصفها المسار الأساسي للإنتاج وإعادة الإنتاج، نسلّط الأضواءَ على قابليات وقدرات إيران في مواجهة العراق. وفي أثناء البحث نُقيّم الوضعَ العام في هذه العلاقات الثنائية وذلك من أجل تحليل وتبيين أهم التحديات[2] والفرص[3] والتهديدات[4] الماثلة أمام الجمهورية الإسلامية في مواجهة التطورات الراهنة التي تحدث في «عملية بناء الدولة في العراق» وتأثيرها على الأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبعد تحليلنا لمنطق المحادثات الثنائية في العقد الأخير نستعرض في القسم الأخير السلوكَ المنشود (أو الواجبات والمحاذير) الذي يجب أن يتخذه النظام المقدّس في الجمهورية الإسلامية وذلك ك«توصيات» يقترحها المقال.

في الغالب تُدرَس علاقات أيّ بلد مع جيرانه في إطار أحد أشكال العلاقة المتمثلة بالتعايش السلميّ والتحالف والتنافس والنزاع. وفيما يرتبط بالعلاقات بين إيران والعراق يمكن أن نوجزها في سلسلة من الأحقاب وبالوصف الآتي:

1. حقبة التعايش والتحالف النسبي (1920-1958)

منذ الانتداب البريطاني على العراق في عام (1920) وثمّ استقلاله في (1932) ولغاية سقوط النظام الملكي في (1958) كانت العلاقة بين البلدين –وبسبب هيمنة بريطانيا على المنطقة- تتسم بالتقارب والصداقة، سواء في إطار ميثاق «سَعد آباد»[5] أو حِلف «بغداد»[6]. وعلى الرغم من أنّ في هذه الحقبة أيضاً كانت تحدث في بعض الأحيان خلافات على مسألة الحدود فإنّها في معظم الأحيان كانت تُحلّ من دون صدامات تُذكَر.

2. حقبة التنافس والحرب (1958-2003م)

بعد انقلاب 1958 في العراق دخلت علاقات البلدَين في مرحلة جديدة من التنافس الجاد، وقد كانت هذه المنافسة في بادئ الأمر (من 1958 إلى 1968) محدودة، ولكن مع بداية حكم حزب البعث شهدت هذه المرحلة حالات التوتر والنزاع والحرب (1968-1988)، وبدءاً من عام 1988 وحتّى الآن سادت حالة الـ «لا حرب ولا سلام».

3. حقبة التعايش السلمي (2005-2015م)

بالنظر إلى صعود شيعة العراق إلى السلطة منذ ربيع 2003 وكذلك العلاقات الإيجابيّة بين القادة الكرد والشيعة التي لعبت دَوراً مؤثراً في الدولة الحديثة في العراق، وبالنظر إلى ترسّخ «سياسة نزع التوتر» في استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية، يبدو أنّه على المدى المتوسط –خلال السنوات العشر القادمة على أقل تقدير- ستمرّ العلاقات الثنائية بين إيران والعراق بمسارٍ سلميّ.

خلال الفترة الممتدة من (1958 إلى 2003) تخللت العلاقات بين البلدين قضايا وأزمات مختلفة: العلاقات المتقاربة بين الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الانقلاب العسكري والاتحاد السوفيتي ودخول الأسطول السوفيتي إلى مياه الخليج لدعم هؤلاء وقلق الحكومة في إيران حيال ذلك، والسياسات التوسعية أمام الكويت وإيران وإثارة مسألة شطّ العرب ومزاعم حول [محافظة] خوزستان، وإيجاد صدامات عسكرية في عامَي 1961 و1974[7]، والأهم من كلّ ذلك التعرّض للأراضي الإيرانية في عام 1980

وخوض حرب مفروضةٍ طالت 8 سنوات، وأخيراً تطوّر مسألة الكرد و«دعم البلدَين للجماعات المعارضة ضدّ بعضها الآخر».

قبل انتصار الثورة الإسلامية تركت علاقات الصداقة بين نظام الشاه والكيان الصهيوني المحتلّ آثاراً سلبية على نظرة العرب وقيادات نظام البعث، إذ دفعت بالأخير إلى تصفية المجتمع العراقي من الجاليات الإيرانية واعتماد «سياسة مناوئة لإيران» من قبل العراق. كما أنَّ تسفيرَ 40 ألف شخص من الأكراد الفَيليين خلال سنتَي (1971-1972م) وكذلك الموجة الثانية من تسفير أصحاب التبعية الإيرانية الذين اتُهموا بالتجسس لِصالح إيران وسُفّروا في النصف الثاني من السبعينيات بوصفهم الحلقة الأولى من سياسات إيران التوسعية، كلّ ذلك مَثَّلَ انعطافاً مهماً في سياسة النظام البعثي المناوئة لإيران. وتعزيزاً للنزعة القومية العراقية وسعياً منها لردم الفجوة الاجتماعية بين السنة-الشيعة والعرب-الكرد انتهجت حكومةُ البعث طريق محاربة الإيرانيين واليهود. وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية أيضاً، ولا سيما خلال الفترة الممتدة من (1981 إلى 1988) شدد النظامُ البعثي على تنفيذ هذه السياسة.

بنظرةٍ على مسار تطوّر العلاقة بين إيران والعراق حتّى الوقت الراهن سنجد أنَّ العلاقة بين البلدين في الغالب كانت مليئة بالتوتر. إنَّ عواملَ من قبيل أهداف وتدخلات القوى الاستعمارية العظمى آنذاك، وواقع الإمبراطورية العثمانية وأهدافها، والآثار الناجمة عن انهيار هذه الإمبراطورية وبلقنة[8] المنطقة، كانت سبباً في حدوث تطورات نجد آثارها حتّى الآن تهيمن على العلاقات بين هذين البلدين. على الرغم من أن إيران بعد الحرب العالَمية الأولى لم تواجه أيَّ خلاف جادّ مع أيّ واحد من جيرانها وبنحوٍ يهدد باندلاع حرب، فإنّها في علاقتها مع العراق واجهت منذ تأسيسه، أي منذ عام 1920، جملةً من السجالات وحالات التوتر.

إنَّ جملةً من القضايا مثل «حالات التوتر والصراع المتغيّر والمتقلّب والإبرام والنقض المستمر للعديد من المعاهدات من قبل الطرفَين، والخلافات التاريخية على الحدود ومسالة العتبات المقدّسة والزائرين الإيرانيين والقضية الكردية وكردستان وأزمة القوميات والطوائف ونشوء جماعات متصارعة في تلك المنطقة، وتهمة أو حقيقة التدخل المتقابل في الشؤون الداخلية، والأهم من كلّ ذلك الخلافات المذهبية، وبتعبير آخر الخلافات السياسية-الإيديولوجية و.» تُعدّ من القضايا التي لعبت دَوراً –طوال العقود الأخيرة- في تشكيل صورة العلاقة بين البلدين. ولعلَّ أهم هذه القضايا هي الخلافات السياسية الإيديولوجية والقضايا السيادية وإنكار التدخل في الشؤون الداخلية من الطرفَين، ولا سيما بعد استقلال العراق في عام 1932.

وفي الوقت الذي تركت وتيرةُ التوتر هذه بظلالها على طبيعة العلاقة الثنائية فإنَّ كلا البلدَين يمتازان بحالة وئام وثيق وذات معنى على المستوى التاريخي والثقافي وخاصة الإيديولوجي.

إن أهم محاور الوئام الثقافي والتاريخي والإيديولوجي بين إيران والعراق توجَز كالآتي:

1. مذهب التشيّع الاثني عشري ووجود نوع من الترابط الروحي الخاصّ، إذ جعل الشيعةَ في كلا البلدَين مندمجين على مستوى عقائد سياسية مشتركة.

2. وجود العتبات المقدّسة في المدن الدينية: النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء في العراق، ومشهد وقم في إيران، أدّى إلى أن يتردد الزائرون من كلا البلدَين على هذه المدن، ومن ثمَّ خُلِقت حالة من التواصل والاندماج بين الشعبَين.

3. النسيج الثقافي-الاجتماعي المشابه في كلا البلدَين، ومع الأخذ بالحسبان السوابق التاريخية، وكون أرض العراق كانت على مدى قرون طويلة [في الأزمنة القديمة] جزءاً من إيران، حتّى أن بعض الآثار التاريخية الإيرانية لا زالت موجودة في أطلال المدائن وفي بعض من المدن العراقية الأخرى.

4. العدد الكبير من الإيرانيين المقيمين في العراق وكذلك العراقيون المقيمون في إيران.

5. وجود الحوزات العلمية [المدارس الدينية الشيعية] في كلا البلدين والارتباط العلمي والثقافي الوطيد بينها.

6. نظرةُ شيعة العراق إلى الحكومة في إيران بوصفها ملاذاً لحلّ مشاكلهم، بل أنّهم كانوا يعدّون الحكومةَ الإيرانية الحامية لهم في مواجهة الدولة العثمانية. وكان هذا الموضع مستمراً حتّى أواخر العهد القاجاري. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة أيضاً كانت للمعارضة العراقية الشيعية وللمسفّرين العراقيين مثل هذه التوقعات من إيران وبنحوٍ جاد.

7. التجاور ووجود حدود مشتركة طويلة كان سبباً في أن يعيش معظم القاطنين في المناطق الحدودية حياة البدو الرحل، ففي القرون الماضية حين كانت الحدود بين البلدين غير موجودة كان هؤلاء في ترحال مستمر وعلى مدى فصول السنة.

8. المرجعية أو الزعامة الواحدة للشيعة في كلا البلدَين على مدى التاريخ؛ على سبيل المثال: الفتوى التاريخية التي أصدرها «آية الله السيد محمد حسن الشيرازي» مرجع التقليد آنذاك وزعيم «حركة التنباك»، أو الفتاوى المختلفة التي أصدرها علماء النجف في فترة «الثورة الدستورية» في إيران.

فور حدوث الثورة الإسلامية في إيران -وبالنظر إلى الأثر الحتميّ لِلثورة على دول المنطقة- راحت الجماعات المعارضة العراقية أيضاً تجد في نظام الجمهورية الإسلامية الفَتيّ قبلةَ آمالهم، معتبرين هذا النظام بمثابة «أمّ القرى في العالَم الإسلامي»، مما دفع بهم إلى تعزيز مستوى الوئام والانسجام والتعاون في مسار متقابل ومتكامل. وبنحوٍ بات التعامل والتفاعل بين مصالح الجماعات العراقية المعارضة والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية من منظور واضعي السياسات العامة في الجمهورية الإسلامية وقادة المعارضة السياسية العراقية -في السنوات التالية للحرب وفي الظروف الراهنة- يتطلّب مراعاة جوانب دقيقة وحساسة! حتّى بدا أنَّ أصحابَ القرار في كلا الطرفَين (نظام الجمهورية الإسلامية وقادة المعارضة السياسية العراقية) في إدارتهم «الوئام الإيديولوجي والانسجام الثقافي-التاريخي» بآليات فنّ الدبلوماسية، يعتمدون نهجاً يضمن المصالح العليا لنظام الجمهورية الإسلامية، ولا يهدد -في آن وبالقدر الممكن- أهداف واستراتيجية الجماعات المعارضة في مواجهتها القوى المناوئة.

لذا فإنَّ الوئام الإيديولوجي والثقافي-التاريخي بين المجتمع الشيعي العراقي وإيران يمثّل البنية التحتية الأهم في ضمن قدرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتأثير على المجتمع الشيعي العراقي.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ إقامة القائد الكبير للثورة الإسلامية الإيرانية في العراق لمدة 14 عاماً (1963-1977) كوّنت حالةً راسخةً من العلاقات السياسية-العاطفية بينه وبين قادة الحراك الشيعي في العراق، وإنَّ هذه العلاقة الطيبة لا زالت قائمة بين القادة الشيعة في العراق وسماحة القائد المعظَّم لِلثورة وبعض من الشخصيات البارزة في إيران. كما أنَّ وجود أحزاب مخضرمة مثل حزب الدعوة وأسر علميّة كبيرة في المعارضة مثل آل الصدر وآل الحكيم والشهرستاني و... كانت من جملة العوامل التي فعّلت المتبنّيات الذهنية بين شيعة العراق لتتحوّل إلى حركات ثورية ولتكون قوّة فعلية تؤخَذ بالحسبان.

ولكن بصرف النظر عن مسار تطوّر العلاقات الثنائية بحسب الشرح آنف الذكر والمبادئ الراسخة لِلوئام بين البلدَين فقد يمكن القول إجمالاً بأنَّ مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيال التطورات في العراق الحديث شهدت بعد عشية 20 آذار 2003 تحوّلاً منطقياً وعقلانياً على مستوى السياسات المعلنة. وقد يمكن إيجاز هذه المواقف بالنحو الآتي:

- دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجهود الدولية لا سيما قرار (1441)[9]، حين دعت الأمم المتحدة النظام العراقي إلى التعاون التام مع المفتشين الدوليين، وأن ينشر قائمةً بكافة أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته، وفي حال مخالفة ذلك سيواجه عواقب جادّة. وقد خضع العراق فوراً لشروط القرار، إذ استأنف المفتشون الدوليون مهامهم في العراق. ولكن الولايات المتحدة لم تحصل مطلقاً على الأسلحة التي كانت تمثّل حجّةً وذريعة لها لغزو العراق!
- معارضة إيران لاستخدام القوّة ومن خلال المبادرات الأمريكية أحادية الجانب.
- الجهود الدبلوماسية الإيرانية لتمكين صدام في مواجهة الضغوط الدولية عبر طرق شتّى.
- إبداء الارتياح الحكومي والشعبي في إيران بعد انهيار النظام البعثي.
- الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي في الفرصة المناسبة (كانت إيران أول بلد يعترف رسمياً بالحكومة الانتقالية في العراق) وإيجاد العلاقات الدبلوماسية.
- القيام بالزيارات الرسمية سعياً لتعزيز العلاقات الثنائية على المستويين السياسي والتجاري.
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي الخاص ببناء الدولة في العراق يؤيّد النهج آنف الذكر.

المطلب الثاني: التقييم

أولاً: القابليات والقدرات[10]

أ. من عناصر القوة [لدى إيران] هو موقعها الجيوسياسي.

ب. الوئام الإيديولوجي والسياسي-التاريخي، وبنحوٍ خاص المذهب الإسلامي المشترك، ومع الأخذ بالحسبان الأغلبية الشيعية في العراق وبحسب الشرح آنف الذكر.

ج. العلاقات السياسية-العاطفية المترسخة بين إيران وقادة بعض الجماعات المعارضة مثل: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وأشخاص متنفذين من أمثال آية الله السيد كاظم الحائري بوصفهم من حلفاء إيران وبعض الجماعات الأخرى، وإن لم يكونوا من الحلفاء، ولكن لهم علاقات ودية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل: حزب الدعوة ومنظّمة العمل الإسلامي وآخرون من الأكراد الفيليين والتركمان الشيعة.

ثانياً: أهم الأهداف والمصالح الإيرانية تجاه العراق الجديد

من أهم هذه الأهداف هي:

أ. الاهتمام بحفظ السلامة الإقليمية في العراق، نظراً إلى طول الحدود البالغ 1458 كيلومتراً، إذ يُعدّ أطول حدود برية لِلدول المجاورة لإيران.

ب. عدم تشكيل حكومة مناهضة لإيران من خلال تعزيز النفوذ في العراق، خاصة من خلال المسارات والسبل الثقافية.

ج. الاهتمام بإيجاد حكومة وطنية مستقرة.

د. عدم مشاركة العراق في التحالفات المناهضة لإيران من خلال تحدّي الولايات المتحدة.

هـ. الحفاظ على مكانة كلّ من المرجعية الدينية والحوزة والعلماء وتعزيز دَورهم في تطورات العراق (بُنية السلطة).

و. توسيع العلاقات الثنائية مع العراق عطفاً على متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (598)[11] مع الإصرار والتمسك بنفاذ اتفاقية الجزائر لعام 1975[12] المعنية بحدود البلدين وتنفيذها على أرض الواقع. وبهذا فإنه فضلاً عن إمكانية ترسيخ حالة الثقة المتبادلة بين البلدين بعد مرور 17 عاماً على انتهاء الحرب المفروضة [حتّى وقت كتابة هذا المقال]، فقد يمكن أيضاً إفشال المؤامرة الدولية ضدّ السلامة الإقليمية لإيران في الحدود الغَربية لِلبلد مما يؤدّي إلى الازدهار والتنمية الاقتصادية في هذه المناطق. على أنّ تغيير الأنظمة والحكومات –بحسب القانون الدولي العُرفي- لا يسقط عن الحكومات الجديدة والبديلة مسؤولية أعمال الدول السابقة لها. فعلى سبيل المثال قدّمت الحكومة اليابانية اعتذارها بعد 40 عاماً على جرائم اليابانيين بحقّ الشعب الكوري، وبعد مرور 60 عاماً على أحداث الحرب العالمية الثانية وتغيّر العديد من الحكومات فإنّها ملتزمة بدفع الغرامات المرتبطة بتلك الحرب.

ز. الإسراع في تطوير العلاقات الاقتصادية، وخاصة من أجل الوصول إلى السوق المحلية العراقية.

ح. ترسيخ حضور الشيعة ودَورهم في عملية صنع القرار [في العراق] مع التأكيد على ترسيخ الآليات والمواقف الديمقراطية من خلال الإسراع في انتقال السلطة إلى العراقيين بنحوٍ كامل وإجراء الانتخابات وتشكيل الدولة والبرلمان ومجالس المحافظات والبلديات...،

ط. إذا أقررنا إجمالاً بأنَّ مصالحنا الوطنية تكمن في:

- تحوّل العراق من بلدٍ مهاجم إلى بلدٍ غير خطر،
- ومعالجة الخلافات الحدودية بين إيران والعراق،
- وعدم امتلاك العراق جيشاً قوياً جداً لتهديد جيرانه،
- وأن يمتلك الشيعةُ السلطةَ وأن تكون لهم مزايا جيوسياسية نسبية في (جنوب) العراق،
- وعدم استقلال الأكراد،
- وألا يتحوّل العراق إلى منطقة فراغ للسلطة وألا يكون مركزاً لنموّ الإرهاب وتجمّع المافيات الدولية؛

عند ذلك يمكن أن نعدد أولويات إيران في العراق بالنحو الآتي:

1. إيجاد الأمن والاستقرار النسبي في العراق،
2. إجراء انتخابات حرّة وصعود الشيعة لتولّي السلطة،
3. الوقوف بالضدّ من حدوث حرب أهلية في العراق،
4. التصدّي لانتشار حالة عدم الاستقرار بالقرب من الحدود الإيرانية،
5. التصدّي لانتشار النزعة القومية الكردية في إيران.

[بعد كلّ ما تقدّم ننتقل الآن لبيان التحديات والفرص والتهديدات، ومن ثمّ نحلل المنطق السائد في المحادثات الثنائية الجارية في العقد الأخير].

ثالثاً: التحديات

أ. التحديات الداخلية

بقراءة لسلوك قيادات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مواجهة العراق منذ حدوث الثورة الإسلامية وحتّى الآن يمكن أن نوجز أهم التحديات ومكامن الخلل «الداخلية» المترسخة في بلدنا وبالنحو الآتي:

1. تعدد دوائر اتخاذ القرار والتنفيذ.

2. التعامل المزدوج والانتقائي -الذي تفرضه بعض من مبادئ رسم السياسات- مع حراك الشيعة في العراق، وبنحوٍ خاص مع المعارضة الإسلامية العراقية.

3. وجود فجوة بين نمطَين من وجهات النظر المتباينة لدى المسؤولين المعنيين، فثمّة اتجاه يدعو إلى دعم الحركات التحررية والداعية إلى الاستقلال وبنزعةٍ «مثالية»، واتجاه آخر يدعو إلى تحقيق المصالح الوطنية، وبحسب المصطلح: اتجاه متمحور حول المنفعة وبنزعةٍ «واقعية».

وبنحوٍ عام إنَّ «ضرورةَ وأهمية توحيد وجهات النظر بين النخبة حول المنافع والمصالح القومية»، وكذلك «معالجة المعضلة الخاصة بتعدد دوائر اتخاذ القرار» تمثلان مسألتَين أساسيتين تحتّمان الاعتناء بهما. فلِلوصول إلى «الانسجام الداخلي» في العلاقات والسياسات الخارجية يجب إصلاح وتعديل البنية السياسية وطريقة توزيع السلطات والصلاحيات والمهام والمسؤوليات لنتمكن في ظلّ الظروف الدولية الجديدة والتطوّرات الحاصلة في العراق أن نتخذ وننفذ قرارات وسياسات ناجعة.

ب. التحديات الخارجية (الإقليمية)

1. من النتائج التي أفرزتها عقودٌ عدّة من التوتر والصراع بين إيران والعراق، ولا سيما حرب الثماني سنوات، هي تزايد الخصومات والمخاوف الأمنية والشكوك المتقابلة بين البلدين. يعتقد الإيرانيون بأنَّ صدّام حسين وحرب الثماني سنوات كانا العامل الرئيس في تخلّف البلد والويلات التي عانى منها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية. من جانب آخر كانت الدعاية المشددة المضادّة لإيران خلال فترة حكم البعث وكذلك صراع العراقيين في حربهم مع إيران وإلى جانب عقود عدّة من الخصومة في العلاقات بين البلدين، كلّ ذلك كان سبباً في صعود بعض النزعات العربية والقومية المناهضة لإيران. لذا فإنَّ "عدم الاعتناء" بنتائج بعض القضايا والأمور في العقود الأخيرة من قبيل التبادل الثقافي بين الشعبين، ولا سيما بين الأكراد وشيعة العراق مع الإيرانيين من شأنه أن يشكّل عائقاً أمام تنمية العلاقة بين البلدين. ومن ثمَّ فإنّه من أجل خلق مزيد من حالة السّلام والصداقة بين البلدين ولإزالة النزعات العدوانية السابقة ينبغي بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز التبادل الثقافي.

2. واقع أكراد العراق واحتمالية شيوع النزعات الداعية إلى الهوية العرقية. إنَّ الأكراد في العراق بوصفهم القوّة المؤثرة الثانية بعد الشيعة في النظام العراقي الجديد ينبغي أن يتجنّبوا أي طموحٍ لاستقلال كردستان والانفصال الكامل عن العراق، وأن يكتفوا بتحقيق حقوقهم ومصالحهم في إطار الدولة العراقية. لأنَّ أيَّ محاولة وجهود في هذا المضمار سيواجه مخالفة ومعارضة إيرانية. وعلى إيران أيضاً أن تعنى بتحقيق حقوق أكراد العراق في إطار «عراق موحَّد» وفي ضوء بُنية فدرالية وأن تحترم ذلك. مما يؤدّي إلى تعزيز الصداقة، ومن ثمَّ تحسين طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

3. حضور القوى المعارضة لِلثورة الإسلامية الإيرانية في العراق.

4. وجود فئة من الإسلاميين، ولا سيما بين الشيعة، من المعارضين للجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق.

5. إغفال القرار 598، بما في ذلك المادّة المرتبطة بالمشاكل المزمنة الخاصة بالحدود وغرامات الحرب المفروضة.

6. قلق بعض القادة والمسؤولين في العراق والمنطقة من التدخلات السياسية-الأمنية لإيران. والمعربون عن هذا القلق يشيرون إلى برامج قنوات فضائية من قبيل «العالَم» و«سَحَر» وغيرها من الفضائيات، ويؤكدون أيضاً على أن إيران لا تسيطر على حدودها بنحوٍ جيّد. وإنْ كنّا في المقابل ممتعضين من هذا العَتَب والقلق الذي ليس في محلّه.

7. الأمر الآخر الذي يجب الاعتناء به دوماً هو أنَّ العراق قبل أن نعدّه بلداً إسلامياً بأغلبية شيعية يجب أن نعدّه -في سياق القراءات الاستراتيجية الوطنية- بلداً ذا طبيعة وميول عربية.

8. إنَّ التناظر بين الهياكل الاقتصادية في إيران والعراق، من قبيل المزايا النسبية المتوفرة، بات سبباً في أن تكون المقاربات الاقتصادية لدى الطرفين غير مؤثرة كثيراً في إيجاد حالة الوئام بين هذين البلدين.

9. إجمالاً وعلى مستوى التحليل الشامل، وقدر تعلّق الأمر بتحديات الجمهورية الإسلامية فإنَّ النزعات الإسلاموية التي بدأت منذ بضعة عقود، وتصاعدت وتيرتها مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، باتت تشكّل خطراً كبيراً للمصالح الأمريكية في المنطقة. وهذا يعني أنّهم يبحثون عن حلول للسيطرة عليها. بيد أنَّ النزعات الإسلاموية على المستوى الجماهيري وشعوب المنطقة باتت حالةً متفشيّة، وإنَّ هذا الأمر، أي السيطرة عليها، ليس بالأمر الهيّن واليسير. أوّل الحلول الأمريكية لمواجهة النزعة الإسلاموية لم تفرز نتائج إيجابية؛ ليس هذا فحسب، بل ترتبت عليها تبعات سلبية كثيرة. كان هذا الحلّ هو إيجاد أو تأسيس أو تشجيع تيار إسلامويّ جديد في مواجهة الإسلاموية بنسختها الإيرانية، وليحققوا بهذه الخطوة هدفَين: فهم من جانب يستقطبون هواة مثل هذه الاتجاهات، ومن جانب آخر يسيطرون تماماً على الجماعات والحركات. إنَّ هذا النموذج الذي تأسس بدعم سياسي أمريكي وبدعم مالي من بعض الدول الإسلامية في المنطقة تكوّن لمواجهة الإسلام السياسي الإيراني، وقد سمّاه القائد الكبير لِلثورة الإسلامية الإيرانية في حينها بـ«الإسلام الأمريكي». كانت الوهابية الدعامة الفكرية لهذا النموذج، وحكومة طالبان من إفرازاته وتجلياته على مستوى الواقع.

إنَّ الولايات المتحدة التي تغفل المبادئ السلفيّة المتبعة لدى هذا التيار –وهي مبادئ تؤهله إلى حدّ كبير ليكون توجهاً أصولياً بمفهومه الخاص- دعمت ونشرت هذه النزعة، بل راحت تقدّم كثيراً من المساعدات والدعم لتنظيم «القاعدة» من أجل السيطرة على أفغانستان. ولكن هذا التيّار في مسار تطوّره وتحوله استعاد الأصول السلفية المتحجّرة مما أدّى إلى نشر صورة من الأصولية الواقعية في العالَم الإسلامي والتي اتسمت بالانغلاق والدوغمائية وبكونها متمسكة بالقشور، وسرعان ما اتسعت نيران هذه الأصولية لتورّط الولايات المتحدة نفسها. لا سيما أنَّ السياسات المزدوجة والمناهضة للإسلام التي اعتمدتها الولايات المتحدة في عهد بوش الابن تجلّت بنحوٍ واضح حيال القضية الفلسطينية وإسرائيل. وبهذا باتت السلوكيات والأعمال ضد الأمريكية التي تنفذها القاعدة في العالَم، وخاصة حادثة 11 أيلول 2001، بمثابة نقطة النهاية لهذه الصنيعة الأمريكية.

لذلك، وبالنظر إلى ما يهدد المصالح الأمريكية في العالَم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فإنَّ عمليةَ بناء الدولة في العراق وبالطريقة الراهنة من شأنها أن تخلق لِلولايات المتحدة فرصةً تتيح لها أن تُكوّن

توليفةً من الإسلاموية المسيطَر عليها مع أجزاء من الديمقراطية (الديمقراطية الموجَّهة) لِتبني بذلك نموذجاً يستجيب للاحتياجات الراهنة، وأن تتمكّن -في آن- مِن السيطرة الشاملة على التيّار الإسلاموي وأن توجهه نحو الطريق الذي تبتغيه الولايات المتحدة.

بحسب هذه الفرضية فإنَّ الحكومة المستقبلية في العراق ستكون حكومة إسلامية ديمقراطية، ولكن ليس على وفق النموذج الإيراني، بل على وفق النموذج الجديد والمنسجم مع التوجهات الأمريكية. عند ذلك ستكون الولايات المتحدة قد استجابت للنزعات الداعية إلى الديمقراطية وللنزعات الداعية إلى الإسلاموية في آن واحد، ومن دون أن يكون ثمّة خطر كبير يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي حال تحقق هذا السيناريو بشكل تام يجب أن ننتظر وقوع تطورات سياسية جادّة في مستقبل الشرق الأوسط (الكبير!). ففي ظلّ هذه التطورات المتوقعة ستشهد الأنظمة السياسية العربية في المنطقة تغييرات كيفية جذرية. وقد لا يخفى أن هذه الأنظمة في الوقت الراهن بادرت بنحوٍ استباقي وراحت تنفذ إصلاحات ديمقراطية. إنَّ عدم دقّة الأمريكيين في هذا المشروع يعزز من احتمال صعود النموذج الإيراني المتمثل في «حكم الشعب الديني»، وهو ما يعدّه الأمريكيون خطراً جسيماً لمصالحهم ويمثّل فرصةً أساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إنَّ نجاح «استراتيجية تغيير النظام» الذي يرسمه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة مرهون بنجاح واشنطن في تشكيل «الحكومة النموذجية» في بغداد. ففي واقع الأمر إنَّ إعادة بناء العراق وبطريقةٍ يكون نظاماً حليفاً لـ«الولايات المتحدة» و«دولة إسرائيل» وأن يكون «دولة علمانية» وبـ «شَعبٍ مرفّه على وفق القيم الأمريكية» يمثّل قلب الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

إنَّ السيناريو المثالي لدى الولايات المتحدة هو بناء واستقرار «الحكومة النموذجية في العراق» وبوصفها أنموذجاً للتنمية الأمريكية بين البلدان الإسلامية. في حال تحقق مثل هذا الأمر ستكون الولايات المتحدة في الألفية الميلادية الثالثة قادرةً على أن تعتبر ذلك تحقيقاً لحلمها، أي الانتصار في «اللعبة الكبيرة» لهزيمة «أنموذج الإسلام من أجل لشرق الأوسط» وانهيار «أنموذج حُكم الشعب الديني في إيران الذي يُلهم المسلمين»!

ومن جانبٍ آخر سيكون فشل الولايات المتحدة في إقامة واستقرار «الحكم النموذجي» في العراق بمثابة هزيمة واشنطن في العراق؛ ليس هذا فحسب، بل بمعنى فشل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبتبع ذلك سيكون بمثابة عدم نجاح الولايات المتحدة في أوّل تحدّ لها لتثبيت السيطرة الأمريكية على العالَم.

رابعاً: الفرص

1. الفرصة الأهم هي تغيير بُنية السلطة في العراق من نظام مركزيّ ذي طابع عسكري وقائم على الإيديولوجيا البعثية إلى نظام غير مركزي ديمقراطي قائم على الإيديولوجيا الإسلامية.

2. من الفرص الجديدة التي تبلورت من خلال صعود الشيعة إلى السلطة في النظام السياسي العراقي ترتبط بقضية الجماعات المعارضة الإيرانية المستقرة في داخل العراق من أمثال الحزب الديمقراطي الكردستاني والكومله، وخاصة منظّمة مجاهدي خلق. هذا يعني أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المستقبل تستطيع أن تضع موضوع هذه الجماعات ضمن الأجندة الخاصة بالمحادثات الثنائية. فضلاً عن ذلك يبدو أن هذا الموضوع -على أقل تقدير، وعلى المدى القصير وحتّى المتوسط- ستكون له علاقة مباشرة مع مسار التفاهم أو التعارض بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة. فعلى الرغم من أنَّ

منظّمة مجاهدي خلق مدرجة في «القائمة السوداء» لِلجماعات الإرهابية من قبل الولايات المتحدة و(الاتحاد الأوربي)، (وإنْ كان الاتحاد الأوربي رغم إدراجه منظمة مجاهدي خلق في قائمة الجماعات الإرهابية فإنّه لم يدرج بعد «المجلس الوطني لِلمقاومة» في هذه القائمة والذي يمثّل الجناح السياسي لمجاهدي خلق في أوربا)، فإنَّ الولايات المتحدة بحسب طبيعة علاقاتها مع إيران لا زالت قادرة على أن توظّف هذه الجماعة كأداة ضغط ضدّ الجمهورية الإسلامية.

وبالطبع، إنّ كلّ هذه الجماعات الثلاث آنفة الذكر باتت في السنوات الأخيرة وفي ظلّ التطورات السياسية-الأمنية في المنطقة، ولا سيما بسبب التطورات الداخلية في إيران، باتت لا توظّف الآليات والسلوكيات الصلبة –التي تستلزم استغلال أراضي البلدِ المساندِ لها لممارسة أعمال عدوانية- بل اتجهت إلى السبل والآليات المرنة (مثل النشاطات الثقافية والإعلامية والحرب النفسية و.) وذلك بناءً على استراتيجية «التحوّل من الداخل». وبالنظر إلى اتساع تقنيات الاتصال فقد تضاءلت أهمية مجاورة الجماعات المعارضة لِلحكومة المعارضة لها.

3. لقد أثبتت وتيرة الأحداث والتطورات في العراق أن قوّة [تأثير] إيران في تطورات العراق الداخلية أكثر بكثير مما كان يتصوّره الأمريكيون. ولذا فقد تبلورت فرصة لإيران تتيح لها –وفي ضوء الظروف الداخلية للعراق- أن تساهم في زجّ العناصر الموالية لها في هذا البلد، وأن تُدخل القوى المنسجمة مع توجهاتها في النظام السياسي العراقي الجديد. ولا شكّ في أن هذا العمل يجب أن يتم بدقّة فائقة وبحذر شديد. فبالنظر إلى التجارب الموجودة نؤكّد ضرورةَ وأهمية مزيد من التنسيق مع المتصدّين للشأن الداخلي في العراق. ومجرّد نظرة إلى طبيعة المحافظين في العراق، ولا سيما المحافظات الشيعية، تؤيّد هذا الأمر.

4. في العلاقات الراهنة وبعد مضيّ 26 عاماً، يبدو –على أقل تقدير- أن مجرّد تطابق مواقف المرجعية الدينية في النجف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمثّل فرصة مهمّة لنا.

5. بخروج العراق من دائرة الدول المتخاصمة لإيران فقد توفّرت أكثر من قبل سبل التعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف من خلال المنظمات الإقليمية والدولية من قبيل الأوبك ومنظمة التعاون الإسلامي.

خامساً: التهديدات

في ضوء قراءة بنيوية للعلاقات الثنائية يجب القول بأنَّ ما كان في العقود الأخيرة عاملاً للتهديد والتحدي لبلدنا ينبغي البحث عنه في ثلاثة عناصر رئيسة:

أ. استراتيجية تصدير الثورة الإسلامية ومخاوف العراق من ذلك.

ب. هيكلية النظام البعثي والسلوكيات الخاصّة للنخبة السياسية العراقية، ولا سيما شخص صدّام حسين.

ج. الحتمية الجيوسياسية للعراق.

مع سقوط النظام البعثي لم تعد الفقرتان («أ» و«ب») تؤثر في السياسة الخارجية للعراق الجديد. ولكن عدم إمكانية وصول العراق إلى المياه الدولية -سوى طريق نهر اَروَند [شطّ العرب] - ومع الأخذ بالحسبان الحقول النفطية المختلفة في مسار هذا النهر، يجعل العراق حتّى الآن ينظر إلى هذه المنطقة

بعين الطمَع. وعلى الرغم من أنَّ اتفاقية الجزائر لعام 1975 رسمت نقاط الصفر الحدودية على المستوى البرّي، وقد رُسِمَ ذلك على نهر اَروَند أيضاً بناءً على خطّ التالوك، فإنَّ طبيعة نظرة النخبة العراقية إلى هذا الأمر المهم باتت سبباً في أن تظلّ هذه القضية إشكالية وتحدياً مهماً في العلاقات الثنائية على المدى البعيد، وبالتالي يجب أن تؤخَذ هذه النقطة بالحسبان بوصفها محوراً مركزياً لِلتهديد. على أنَّ هذه الحقيقة يجب ألا تجعلنا نغفل الأسس والمبادئ القانونية الرصينة التي تتميّز بها اتفاقية الجزائر، إلى درجةٍ يُعدّ أيّ تفاوض حول هذه المسألة بمثابة الاستخفاف بتلك المبادئ القانونية. لذا فإننا في إطار المحادثات الثنائية يجب ألا نسمح لِلجانب العراقي أن يثير شيئاً حول شرعية هذه الاتفاقية، وينبغي أن تُبذل الجهود اللازمة لانعقاد اتفاقية السلام مع العراق؛ وإنْ لم يحصل ذلك فسيظل هذا الأمر بمثابة جرح لم يندمل في العلاقات الثنائية.

وبنحوٍ عام وفي ظلّ الظروف الراهنة يجب الإقرار بأنَّ ما يجري الآن من أحداث وتطورات يهدف إلى إضعاف الهوية الشيعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية من قبل الشيعة أنفسهم وليس من قبل السنة! إنَّ الجهود الأمريكية في العراق في الوهلة الأولى تروم استقطاب الشيعة ومواكبتهم لها، لأنَّ هذا الأمر من شأنه أن يقلل من جاذبية الجمهورية الإسلامية بين شيعة العراق ومن دون كُلف باهظة. وما يدفع بالولايات المتحدة إلى أن توظّف ورقةَ الشيعة لِتغيير سلوك إيران هو حدوث حالة من التناقض ونوع من الدورة الرتيبة والمكررة في واقع الشيعة، وهو ما يُعد في صالح الولايات المتحدة وعلى حساب إيران.

يتمثّل هذا الواقع في تحسين مكانة الشيعة في دول المنطقة وبنحوٍ غير مسبوق، وذلك من خلال المبادرات الأمريكية، أي أمريكا التي يعدّها النظامُ الشيعيُ في إيران العدوَّ الأول للمسلمين. واستمرار هذا الوضع سيؤدّي تدريجاً إلى أن تخرج ورقة الجمهورية الإسلامية الرابحة في الدول الجوار –أي الأقلية الشيعية- من يد إيران وأن تصبح ضدّها.

وهكذا الأمر في أفغانستان، فهزيمة طالبان –العدوّ اللدود لِلشيعة- من قبل الولايات المتحدة يؤدّي إلى تحسين تدريجي لمكانة الشيعة السياسية والاجتماعية وحتّى الاقتصادية. وفي العراق أيضاً فإنَّ دحر صدّام السنّي الذي كان المعارض الأول لحراك الشيعة أدّى إلى تحسين مكانة الشيعة في هرم السلطة. وفي دول منطقة الخليج فإنَّ الضغوط الأمريكية لإجراء الإصلاحات في بلدان مثل السعودية والبحرين والكويت ستؤدّي إلى تحسين مكانة الشيعة وجعل وضعهم أفضل من قبل. في حين أن هذا الوضع –في واقع الأمر- ومن خلال الحضور والضغط الأمريكي قد تحقق فعلاً أو أنّه في طور التحقق، ولكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعارض أمريكا. فلذا يبدو أن معارضةَ إيران للولايات المتحدة -وفي ظلّ هذا الواقع- سوف لا تجد لها دعماً من قبل الشيعة في الدول الأخرى. [على سبيل المثال] إنَّ التدقيق والتمعّن في المواقف المعلَنة والعَمَلية لِقادة المجلس الأعلى –بوصفهم الجماعة الأكثر مواكبة وانسجاماً مع الجمهورية الإسلامية- منذ سقوط صدّام ودخولهم للعراق وإلى الوقت الراهن يكشف لنا عن هذا الواقع.

ومن منظور آخر فإنَّ مثل هذا الوضع قبل أن يكون ناجماً عن إرادة القادة في واشنطن فإنّه من إفرازات أحداث 11 أيلول ونسبتها إلى السنة وليس لِلشيعة. فالمجال العام الدولي بعد أحداث 11 أيلول كان مناسباً جداً لأنْ يُستغل إعلامياً ودعائياً من قبل إيران. لأنَّ أجهزة الأعلام العالَمية حتّى ذلك الوقت كانت تقرن الشيعة دوماً بالإرهاب. ولكن في تحوّل مباغت باتت النزعة السلفية السنية هي المتهمة [بالإرهاب]. لقد رعت الولايات المتحدة بهدوء هذا التحوّل والانتقال، إذ نقلت الأضواء والانتباه من الشيعة إلى

السنة. وكان لإيران أيضاً في ذلك الحين أن تستغل هذه الفرصة لمعالجة كثير من القضايا المرتبطة بـ«الإرهاب»، ولكنّها لم تنجح في ذلك بسبب التأخر في اتخاذ القرار.

الشيعةُ في العراق أيضاً يتعاونون مع الولايات المتحدة أكثر من السنة. بعبارة أخرى إن السير نحو العولَمة بين الشيعة يتمثّل في عدم معارضة الولايات المتحدة، في حين أن هذه الحركة في إيران معاكسة.

بالإضافة إلى الموارد آنفة الذكر فإنَّ الواقع العراقي الراهن ينطوي على تهديدات أخرى لبلدنا، ويمكن إيجازها بالنحو الآتي:

1. إثارة المزاعم القديمة حول قضايا إقليمية والحدود.
2. انتهاك بنود الاتفاقيات السابقة، سيما عدم الالتزام ببنود قرار مجلس الأمن رقم 598.
3. إكمال حلقة القوّة: أمريكا، إسرائيل، تركيا في المنطقة وإيجاد تهديد كبير لإيران.
4. الحضور الأمريكي المؤثر في عملية بناء الدولة في العراق ومواقفها الإقليمية، لا شكّ في أنه ترك أثراً راسخاً في التطورات السياسية-الاجتماعية في العراق.
5. ترسيخ وتطبيع الحضور الأمريكي بالقرب من حدودنا من خلال إنشاء قواعد استخباراتية-عسكرية.

بالطبع قد يمكن القول من منظور آخر بأنَّ الحضور الأمريكي بالقرب من حدودنا سيؤدّي إلى تعزيز انسجامنا الداخلي (والوحدة الوطنية)، وهو ما يجب إدراجه ضمن قائمة الفرص. كما أنَّ السلوك الأمريكي أدّى إلى إزالة إحدى البؤَر المثيرة للأزمات ضدّنا في العقود الأخيرة.

6. بعض الاتجاهات الجديدة في الحوزات العلمية العراقية؛ تمتاز هذه الاتجاهات بسمتَين أساسيتَين:

6-1. النهج المحافظ المتجذّر في مكاتب بعض من العلماء والحوزات العلمية والمرجعيات الدينية في العراق والذي يعود إلى القرون الماضية، وهو متباين جذرياً مع المنهج الذي تدعو إليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ما يقارب ثلاثة عقود. إنَّ كلّاً من الآيات العظام: السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ الفياض وبشير النجفي والبغدادي والسيستاني يميلون إلى حد كبير إلى هذا النهج.

6-2. التيارات الدينية المنسجمة مع الاتجاهات الليبرالية لها حضور بارز في عملية بناء الدولة الراهنة. يبلور هذا التيار «مدرسةً جديدة من الإسلام السياسي» والتي تقف في مواجهة خطاب الجمهورية الإسلامية، إذ تتبنّى أنموذجاً من بناء الدولة الذي تشترك فيه أغلبية الشيعة. فيما لو استطاع هذا المسار أن يحقق النجاعةَ اللازمة في إدارة الدولة وفي برهة زمنية مناسبة فإنّه تلقائياً سيمثّل تحدياً لِلجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بناءً على هذا فإنَّ «التعارض الجذريّ بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة» من جانب، و«الوئام الثقافي والإيديولوجي بين المجتمع الشيعي العراقي وإيران» من جانب آخر يجعلان شروطَ اللعب الذكي لإيران في ظلّ التطورات الجديدة ذات حساسية خاصّة. السؤال الذي قد يُعرض في هذا الصدد يقول: ما السلوك الذي يجب على إيران اتخاذه لِتظلّ مرجعاً لِلشيعة في المنطقة، وأن تمنع –في آن- الولايات المتحدة بالقدر الممكن مِن أن تستغل الظروف الراهنة لصالحها؟ طبيعة الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بطبيعة تلقّي أصحاب القرار في إيران لهذه المسألة:

أ. إذا كانت النخبة الحاكمة في إيران تقرأ هذا الوضع بوصفه «تهديداً» فعند ذلك سيشتدّ الصراع بين إيران والولايات المتحدة، ومن ثمَّ ستستطيع الولايات المتحدة –لامتلاكها القوّة السياسية والاقتصادية- على المدى الطويل من زعزعة وتشويه مكانة إيران بين الشيعة في أرجاء العالَم.

ب. إذا كانت النخبة الحاكمة [في إيران] تجد الظروف الجديدة «فرصةً» لإيران فعند ذلك ستتاح الأرضية المناسبة لاستثمارٍ أفضل للظروف الراهنة وفي إطار ممارسة الضغط الدبلوماسيّ على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وحتّى على دول المنطقة ذات الأقلية الشيعية. ولأنَّ الولايات المتحدة في هذه المرة أيضاً منهمكة بقضايا الشيعة ستتضاءل الفرصة أمام أمريكا لاستغلال فكرة تصدير الثورة الإسلامية عبر الدعاية والإعلام.

ج. إذا كانت النخبة الحاكمة [في إيران] تشعر بأنَّ الظرف الجديد يمثّل «مؤامرةً» من الولايات المتحدة على الشيعة ومن أجل بث التفرقة، فعند ذلك ستضطر إيران –من جانبٍ- إلى الاستمرار بالنهج السابق في تعاملها مع الولايات المتحدة، وستضطر -من جانب آخر- إلى تسمية بعض العلماء الشيعة بالأمريكيين، وبالتالي تشديد الخلاف بين الشيعة والسنة وتضعيف الوحدة الإسلامية، وهذا ما يتعارض مع أهداف الجمهورية الإسلامية ما بعد الوطنية.

د. إذا كانت النخبة الحاكمة [في إيران] تعتقد بأنَّ الوضع الجديد يمثّل «تهديداً وفرصةً في آن» فعند ذلك ستسعى إلى استثمار الفرصة الجديدة التي أُتيحت لِلشيعة في البلدان الإسلامية من أجل المصالح الوطنية، وإلى جانب ذلك تتصدّى إلى محاولات إيجاد التفرقة بين الشيعة، وبالتالي تحدّ من ركون شيعة الدول المجاورة إلى الولايات المتحدة.

على إيران أن تستغل الفرصة المتاحة لزجّ الشيعة في النظام السياسي العراقي القادم وفي أنظمة سائر البلدان. ومن الطبيعي أن هذا الأمر يجب تنفيذه في إطار القانون الدولي وأعراف النظام العالَمي.

بناءً على هذا وبالنظر إلى الظروف الراهنة ثمّة منظوران لِلعراق، أحدهما تفاؤلي والآخر تشاؤمي. ثمّة فئة تعتقد بأنَّ خروج القوّات الأمريكية والتحالف من العراق سيؤدّي حتمياً إلى أفغانستان ثانية، والبقاء في العراق سيفرز مشكلة مثل إسرائيل-فلسطين، وإن الولايات المتحدة غير قادرة على تنظيم شؤون العراق الحالي في فترة زمنية مناسبة؛ وفيما لو لم ينجح العراق في إعادة تعريف العلاقة بين المكونات الثلاثة التي يجب أن تعمل على وفق مبدأ التعايش والمساواة وإذا لم ينجح في التصدّي للعنف الراهن ستظل حالة التوتر الحالية معضلةً دائمة في حياة العراق السياسية. وثمّة فئة أخرى تعتقد بأنَّ الولايات المتحدة في سياق استراتيجيتها السلطوية ومن خلال مرونة وتغييرات تكتيكية ستنقل السلطةَ تدريجاً إلى العراقيين، وستعتمد بنحوٍ موجّه ومسيطر عليه الإمكانيات المتاحة لدى الأمم المتحدة وسائر حلفائها في العراق من أجل تخفيض نفقاتها، وستظلّ باقية في العراق لسنوات طوال. وبالنظر إلى المخاوف الموجودة من احتمال حدوث أزمات متفاقمة بعد خروج القوات الأمريكية والتحالف الدولي –مع الأخذ بالحسبان الفجوات القومية والمذهبية في العراق- فإنَّ عملية بناء الدولة وبمشاركة اللاعبين الدوليين يجب أن تستمر لحين حصول الاطمئنان اللازم وتحقيق الاستقرار والأمن.

وحول التساؤل عمّا سيؤول إليه العراق تقول وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بأنَّ «الولايات المتحدة ستكرّس نفسها تماماً لإعادة إعمار العراق». ولكن يجب أن نذعن بأنَّ الولايات المتحدة لا زالت تواجه أسئلة من قبيل: إلى متى يجب البقاء في العراق؟ كيف ستكون وتيرة العنف؟ كيف سيكون حجم الإصابات في صفوف القوات الأمريكية؟ وكم هي تكاليف إرجاع الوضع إلى الحالة الاعتيادية في العراق؟ وما طبيعة سرعة إعادة الإعمار؟ وما الذي سيحدث للحكومة العراقية بعد انسحاب القوّات الأمريكية؟ إنّها أسئلة واردة ومحتملة، وينبغي مناقشتها حول مستقبل العراق.

سادساً: تحليل المنطق السائد في المحادثات الثنائية الجارية في العقد الأخير

بالنظر إلى الأهداف الكلية في السياسة الخارجية العراقية على المستوى الدولي والإقليمي فيمكن تعريف العلاقة بين بغداد وطهران في المرحلة الراهنة في ضمن الإطار الآتي:

- استقطاب التعاون الإيراني لتأمين الأمن الداخلي للعراق، سيما من خلال السيطرة على الحدود.
- الإفادة من الإمكانيات الاقتصادية-التجارية الإيرانية لتجاوز الظروف الصعبة لإعادة الإعمار.
- الرغبة في حسم مشكلة الأسرى والطائرات العراقية.
- الاستثمار الدعائي والسياسي واستعراض القوّة السياسية في التفوّق على المشاكل، وذلك في حال الوصول إلى اتفاق مع طهران لمعالجة المشاكل العالقة بين البلدين.
- توظيف أداة الاقتراب من إيران لإثارة انتباه الدول العربية للتعرّف على النظام العراقي الجديد.
- تحفيز الدول العربية في المنطقة، ولا سيما الجيران في منطقة الخليج للإسراع في قبول العراق في ضمن العالَم العربي.
- استحصال مجموعة من الامتيازات السياسية-الأمنية (في إطار التوافقات الثنائية) من قبيل الاتفاق للسيطرة على الجماعات الإرهابية.

بقراءة وتقييم لسلوك بغداد في العلاقات الثنائية مع طهران يتأكد لنا أنه ليس لِلعراق مشكلة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية سوى في بعض الموارد التي يتعذّر الامتناع عنها (في الظروف الراهنة على أقل تقدير)، مثل نفاذ اتفاقية 1975 وقرار 598. فما عدا هذه القضايا ليس للعراق مشكلة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في القضايا والأمور الأخرى.

فضلاً عن أن طبيعة تعامل المسؤولين العراقيين مع إيران وطبيعة زياراتهم لإيران منذ اليوم الأيام الأولى لسقوط صدّام وحتّى الوقت الراهن تكشف عن أنّ العراق الجديد في تعامله مع موضوع «العلاقة مع إيران» ينطلق من مبدأ حُسن الجوار.

وبالنظر إلى ما تقدّم ذكره وفي ظلّ الظروف الراهنة يمكن إيجاز أهم الأهداف لدى الجانب العراقي في أجندة المحادثات بين بغداد وطهران وبالوصف الآتي:

- اعتماد الإمكانيات التجارية-الاقتصادية لدى إيران وإشراك إيران في مشاريع إعادة الإعمار.
- استرجاع الطائرات العراقية.
- غلق ملفّ الأسرى والمفقودين.
- إبرام معاهدة سلام شامل ومن دون مزيد من المتابعة لتنفيذ فقرات القرار 598، وذلك بوصفه مدخلاً لحلّ قضايا الحدود وعلى وفق قاعدة جديدة.

فيما يرتبط باتفاقية 1975 من اللافت للانتباه أنّ سعود الفيصل في اليوم الأخير من المفاوضات قال لنائب وزير الخارجية الإيراني آنذاك: «العراق وفي الظروف الطبيعية مستعدّ لأن يُكوّن سلاماً طبيعياً وعلاقات حسن الجوار مع إيران وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية».

إنَّ قضايا من قبيل السلام الطبيعي وحُسن الجوار تمثّل الأهداف التي يعدّها العراق قابلةً للتحقق في ظلّ «الظروف الطبيعية» فقط. ويبدو أن الظروف الطبيعية من وجهة نظر العراق هي التعامل من موقع أعلى (أو على تقدير من موقع متساوي) في إطارٍ ثنائي ومن دون إعطاء امتياز خاص، وخاصة فيما يرتبط بموضوعة العتبات وبنود القرار 598، ولا سيما البند السادس وموضوع دفع الغرامات، وعلى وجه الخصوص «الجماعات الإيرانية المعارضة». أي أن الجانب العراقي يرغب في أن يحقق في الوهلة الأولى

سلاماً شاملاً ومن دون مزيد من المتابعة لبنود القرار 598، وبعد ذلك ومن خلال مثل هذا الموقع وفي حال توفر القدرات يوظّف علاقاته الدولية المستقبلية ليبدأ صفحة جديدة من العلاقات الثنائية والحدودية وفي ظلّ أطر قانونية جديدة. ومن المتوقّع أن يوظّف المعارضةَ الإيرانية في العراق (إذ تُقدَّر أعدادهم نحو ثلاثة آلاف شخص) بوصفهم «وقوداً» في التوافقات الجديدة.

حتّى الوقت الراهن لم يُدلِ أحدٌ من الساسة العراقيين الحاليين بتصريح رسميّ حول اتفاقية 1975، فهم يحيلون هذا الموضوع بوصفها مسألة مزمنة إلى فرص وظروف لاحقة. كما أن لحن محادثات الساسة العراقيين مع إيران يكشف عن أنهم يطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنْ لا تصرّ على قضية غرامات الحرب. وبتعبير آخر يؤكّد النظام العراقي الجديد –بصورةٍ أو أخرى- على أنَّ عدم متابعة قضية الغرامات هي الخطوة اللازمة الأولى لإيجاد علاقات ثنائية مبنية على حسن الجوار، وهذا ما يلمّح إليه المفاوض العراقي للجانب الإيراني.

ثمّة قضايا مهمة في السنوات الأخيرة (سواء قبل سقوط صدّام أو بعد ذلك) نوقشت في المفاوضات الثنائية بين البلدين، ويمكن إيجازها كالآتي:

أ. الموضوعات المعروضة في المفاوضات

- قضية كَري نهر اَروَند [شطّ العرب]
- قضية وضع العلامات الحدودية
- مشاركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إعادة إعمار العراق

ب. أدوات الضغط المتوفرة لدى العراق

- المماطلة في متابعة تنفيذ القرار 598،
- المماطلة في تعيين الحدود المائية والبرية،
- استغلال ورقة الجماعات المعارضة، لا سيما منظمة مجاهدي خلق، وعدم اتخاذ أيّ مبادرة عملية لإخراج قوّات هذه المنظمة، وإنْ كان «الدستور العراقي الدائم الجديد» لا يسمح للساسة العراقيين باستقرار الجماعات المعارضة لأي بلد آخر. ولكن الولايات المتحدة بضغطها على الساسة العراقيين لا زالت تحاول أن تستغل وجود هذه الجماعات.
- موضوع العتبات المقدّسة من شأنه أن يمثّل ورقة ضغط جديدة بيد المفاوض العراقي. فمعارضة الجانب العراقي بين الفينة والأخرى حول آلية وحجم إرسال الزائرين من شأنها أن تخلق أزمات اجتماعية-أمنية جديدة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ج. الموضوعات الإشكالية

- العراقيون حالياً لا يرغبون في معالجة المشاكل الأساسية بين البلدين.
- مناقشة قضية الجماعات المعارضة الإيرانية من الموضوعات التي لا يرغب المفاوض العراقي بمناقشتها كقضية ذات أولوية، وذلك لعدم امتلاكه قوّة المناورة في داخل العراق.

د. طبيعة الظروف النفسية السائدة في أجواء المفاوضات

يبدو إجمالاً أن الظروف النفسية لمواقف العراق تعوّل على أمرين يعتقد بهما المفاوض العراقي:

- اعتقاد العراق باستدامة دعم الدول الغَربية، وأن هذه الدول في المعادلات الإقليمية تفضّل في الغالب العراقَ على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- اعتقاد العراق بأنَّ إيران تحتاج إلى أن تحسم كلياً المشاكل العالقة بينها وبين العراق وذلك لتنفيذ سياسات اقتصادية ولإعادة الإعمار.

هـ. التوافقات الحاصلة
- الاتفاق على إطلاق جولة مفاوضات بشأن كَري نهر أَروَند [شطّ العرب] (هذا الاتفاق مُعطَّل)
- التفاوض على وضع العلامات الحدودية والشريط الحدودي.
- الاتفاق على إطلاق جولة مفاوضات بشأن استرجاع الطائرات غير العسكرية إلى العراق.
- إطلاق التعاملات التجارية والتعاون لنقل إمكانيات البنى التحتية مثل: الكهرباء و... إلى العراق.
- إرسال الزائرين [للمدن الدينية] بنحوٍ متقابل.

المطلب الثالث: السلوك المطلوب الذي يجب أن يتخذه نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الواجبات والمحاذير)

بنحوٍ عام نحن في وضع يحتّم علينا أن نعيد تعريف استراتيجياتنا وسياساتنا العامة تجاه المجتمع الشيعي العراقي. إنَّ أهم المؤشرات المتعلّقة بالالتزامات (الواجبات) النظرية والعَملية لإعادة تعريف هذه السياسات العامة والاستراتيجيات يجب أن تقوم على السياسات الآتية:

1. الأسس النظرية للسياسات

1-1. المصالح الوطنية الشفافة والأهداف الوطنية المرسومة في ضوء القابليات والإمكانيات. بناءً على هذا الأساس يمكن رسم سلسلة من الأهداف الوطنية تقف في مقدّمتها مسألة الحفظ والبقاء والوجود، وفي النهاية تعزيز المكانة والقوّة الدولية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بوصفها قوّة إقليمية عظمى. بعبارةٍ أخرى «المصالح الوطنية» مفهوم غامض وفضفاض قد لا يُفسَّر إلا في إطار وزمن معيّن، فبعد حدوث تغيير في «سياقاتها - Context» فإنّ معناه النصّي أيضاً يتغيّر. ولذا فإنَّ هذه التطورات يجب رصدها بناءً على الظروف الجديدة، ومن ثمّ جعلها شفافة ونهائية.

1-2. معرفة وفهم ماهية النظام الدولي المتغيّر في ظلّ التطورات المتزايدة.

1-3. النشاط والتفاعل، وبعبارة أخرى البحث عن الفرص وبناء الفرص.

1-4. توحيد الخطاب.

1-5. الاستراتيجية الواضحة والأدوات المنسجمة مع الأهداف الوطنية.

1-6. ترتيب الأهداف بحسب الأولوية وإيجاد التوازن بينها لمعالجة حالات عدم الانسجام والتنافر.

1-7. توحيد دوائر اتخاذ القرار حول العلاقات والسياسات الخارجية.

1-8. الإعلان عن أقل ما يمكن من السياسات والمضيّ نحو تنفيذ أكثر ما يمكن منها.

1-9. تجاوز مفهوم «المصالح العُليا للعالَم الإسلامي» في السياسات المنفذة وليس في السياسات المعلنة، وتبيين وتعميق وتتبع مفهوم «المصالح الوطنية» تجاه العراق الجديد والحراك الإسلامي لشيعة العراق بنحوٍ خاص.

1-10. بلورة تعريف جديد من مانفيستو الثورة الإسلامية –أفكار القائد العظيم للثورة- بناءً على الاجتهاد في الفقه الشيعي الناجع وطبقاً لظروف الشيعة الجديدة في البنية السياسية في العراق.

1-11. تفضيل الاتجاهات المرنة على السبل والأعمال الصلبة في العراق الجديد، ولا سيما فيما يرتبط بتعزيز المجالات الثقافية.

2. السياسات العَمَلية (الواجبات والمحاذير)

2-1. على الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ظلّ الظروف الراهنة أن تعالج التناقض الجذري في استراتيجيتها وسياساتها المتبعة تجاه العراق الجديد. يتمثّل هذا التناقض في: استقرار أو عدم استقرار الأمن في العراق، وتحديد أيّ الحالتَين أكثر فائدةً للمصالح الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ يعتقد بعض الخبراء بأنَّ الاستقرار والأمن في العراق، وبحسب جملة من الأسباب (كالأسباب الثلاثة الآتية) يجب أن يكون في مقدّمة الأجندة الإيرانية:

أ. إنترسيخ حالة الأمن الذي يتبعه ترسيخ الآليات الديمقراطية يصبّ في صالح الشيعة.

ب. عدم استقرار الأمن يؤدي إلى استدامة الحضور الأمريكي في العراق، وإلى إلفات انتباه الرأي العام لقضايا العراق، ومن ثمَّ تغدو القضية الفلسطينية -التي تُعدّ من القضايا الأساسية في العالَم الإسلامي- خاضعة لِلأهداف الأمريكية والإسرائيلية. ولذا يجب الإسراع في تثبيت الأمن والاستقرار في العراق.

ولكن ثمّة فئة أخرى من الخبراء في مجال صنع القرار حول الشأن العراقي يعتقدون بأنَّ استدامة حالة الأزمة في العراق وعرقلة الأجندة الأمريكية في ظلّ التطورات الجارية في هذا البلد تؤدي إلى إفشال صورة الدولة النموذجية التي تبتغيها الولايات المتحدة في العراق في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير. وبالتالي سيُهزَم المحافظون الجدد في ميدان الشرق الأوسط، وهذا ما يكون في صالح الإسلام والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولكن يجب القول بأنَّ ترسيخ حالة الاستقرار والأمن في العراق والإسراع في إعادة إعماره يصبّ في مصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والشعب العراقي.

2-2. على الحكومة الإيرانية أن تمنع إثارة أيّ رؤيةٍ أو مبادرة ذات نزعة أبوية [*Paternalism*] تجاه شيعة العراق أو أي جماعة عراقية أخرى، وأن تقتصر على دعم السلام والاستقرار الشامل في العراق ومن خلال مسار ديمقراطي. لأنَّ بعض المبادرات والمواقف غير المنسجمة تثير حساسيات وتسبب بخسائر التي لا تُجبر.

2-3. بالنسبة لعصابات مجاهدي خلق (المعروفين بالمنافقين) والذين لهم قواعد ومقرات في العراق، على إيران أن تطالب الحكومة العراقية ودول الاحتلال ولا سيما المنظمات الدولية بالآتي:

أ. أن تعلن مواقفها الواضحة تجاه هذه العصابات، وأن تعلنها بوصفها جماعات إرهابية.

ب. أن تطردهم من العراق.

ج. أن تسلّمهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2-4. التأكيد على المشاركة الجادّة في محكمة جرائم صدّام حسين من خلال توظيف كافة الإمكانيات المتوفرة، ولا سيما في ظلّ قضايا من قبيل إعادة التأكيد على ضرورة تنفيذ بنود قرار 598، وخاصة اعتراف صدّام ببدء الحرب وتعدّي العراق على إيران، مما يعزز تلقائياً مسألة دفع الغرامات إلى إيران من قبل النظام العراقي الجديد. وكذلك الإصرار على محاكمة قادة حزب البعث. إنَّ محكمة صدّام حسين وقيادات نظام البعث -في ظلّ الواقع الراهن- لم تجعل موضوعات من قبيل تعدّي صدّام على الأراضي

الإيرانية ومجزرة حلبجه واستخدام الأسلحة الكيمياوية في ضمن أولوياتها، رغم أنّها ملفات ذات أهمية كبيرة!

2-5. الفصل بين موضوعة العلاقات الثنائية بين «إيران والعراق» و«إيران والولايات المتحدة» وذلك على المستويين النظري والعملي. يبدو أنَّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدلاً من معالجة مشاكلها مع الولايات المتحدة بنحوٍ جذريّ عليها أن تحقق شراكةً في المصالح مع هذه الدولة في العراق، فبناءً على بلورة جملة من القرارات الإجرائية عليها أن تسعى إلى مصالحها الوطنية في العراق، وأن تبعد -في آن- مصالحها الحياتية والوجودية من الأخطار والتهديدات.

2-6. الاهتمام بإسراع خروج قوّات الاحتلال. بالطبع في متابعة هذا الأمر يجب ألا نقتصر على ممارسة الضغط على الحكومة العراقية، بل الأهم من كلّ ذلك، يجب أن نتابع الموضوع من خلال الأمم المتحدة؛ أي أن يدعو مجلس الأمن الدولي قوّات الاحتلال إلى احترام حقّ الشعب العراقي في إدارة الحكم والسلطة، وأن تغادر العراق في أول فرصة، وأن تترك إدارة هذا البلد بيد شعبه.

2-7. إيجاد مزيد من التمايز بين السياسات المعلنة والسياسات المنفّذة.

2-8. النهوض بمستوى العلاقات الإقليمية من خلال «مجموعة ستة زائد اثنين»[13] وغيرها من السبل والآليات الإقليمية.

2-9. تنوير الرأي العام العالَمي والإقليمي، وبالطبع من خلال إصلاح بعض من السياسات المنفذة، وذلك على غرار ما اتبعته قناة العالَم الفضائية حتّى الآن.

2-10. التأكيد على استدامة عملية بناء الدولة عبر الآليات والسبل الدولية. إنَّ الولايات المتحدة حتّى الآن تسعى إلى أن تخلق حالةَ الأمن والاستقرار من خلال القوات الأمريكية والبريطانية، وأن تدير مشاريع إعادة الإعمار في إطار صندوق تنمية العراق، وأن تحدد دَور الأمم المتحدة بالأمانة العامة وإجراء الانتخابات، وأن توجّه الدور الرقابي لسائر المنظمات الدولية من خلال تعاملها الانتقائي وعبر بروتوكولات رتيبة. بيد أنّ مسألة الأمن والآليات المرتبطة بإعادة إعمار العراق لا زالت غامضة بالنسبة للمسؤولين العراقيين، وتُعدّ قضيةً إشكالية ومليئة بالتحديات.

2-11. إنَّ خطوات إيران وسلوكياتها يجب ألا تكون بطريقةٍ توحي بأنّها «تدخل إيراني في شؤون الدول المجاورة عبر الشيعة». إنَّ دعوة المثقفين والمفكرين الشيعة عبر مراكز الأبحاث –ولا سيما المراكز غير الحكومية- في المرحلة الراهنة والمشاركة في التفكير حول مستقبل الشيعة من شأنه أن يكون عملاً ناجعاً جداً. ولكن هذه المبادرة يجب ألا تكون حكومية لكي لا تثير مخاوف الدول المجاورة. فدعم موجة الإصلاحات في الدول العربية من قبل إيران من شأنه أن يؤثّر في إحقاق الحقوق السياسية للشيعة في السنوات القادمة.

إن تجربة العقدَين الماضيين يجب أن تكون سراجاً بيد صنّاع القرار في الجمهورية الإسلامية في التعامل مع قضية الشيعة في السنوات القادمة. لقد أثبتت التجربة أنَّ العمل والجهد السياسي سيواجه في نهاية المطاف رفضاً من قبل الحكومات والأنظمة، وحتّى قد يسبب ضرراً للمصالح الإيرانية. لذا يجب من الآن إدراج «العمل الثقافي» حول شيعة الدول المجاورة في مقدّمة أجندة النظام. وإنَّ أهم السبل لتنفيذ هذا النهج المقترح هي: بثّ محاضرات المجتهدين المبرّزين ومن الطراز الأول وفي ظلّ المساعي الرامية إلى إيجاد الوئام والوحدة، والتأكيد على ضرورة ترسيخ الآليات الديمقراطية، وحقوق الإنسان و... .

2-12. التأكيد على حفظ السلامة الإقليمية في العراق ومع الأخذ بالحسبان حدوث أزمات محتملة مثل المطالبات ذات التوجّه العرقي في كردستان ومحافظة خوزستان [الإيرانية].

2-13. الاهتمام بالدبلوماسية غير الحكومية للحدّ من الضغوط الإقليمية؛ من جملة هذه الضغوطات هو توجيه الاتهام إلى إيران من قبل بعض دول المنطقة، لا سيما الأردن، وذلك بطرح مصطلحات مثل «الهلال الشيعي». إنّ مثل هذا التوجه يجب تخطيطه وتنفيذه بالاستناد إلى معلومات ومبادئ واقعية ليقتنع النّاس بأنَّ مثل هذه المواقف والتصريحات ليست سوى ضرب من الإسقاطات والاتهامات من قبل بعض دول المنطقة. لأنَّ الأحداث الأخيرة في السنة الماضية أكدت بنحو جليّ تدخّل الأردن في شؤون العراق الداخلية عبر التخطيط في داخل الأردن لتنفيذ عمليات إرهابية لاستهداف الشيعة والعتبات المقدّسة في العراق.

2-14. التأكيد على ترسيخ الآليات الديمقراطية في العراق وإجراء الانتخابات في مواعيدها، لأنّه من الطبيعي أن تكون «الفاعلية الذاتية لصناديق الاقتراع» في صالح المصالح الوطنية الإيرانية والوحدة الوطنية العراقية، وبنحوٍ خاص لمصالح الشيعة.

2-15. التأكيد على الإسراع في توثيق العلاقات مع الحكومة الجديدة عبر المسارات والسبل الإقليمية من قبيل الأوبك ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. إذ يجب التأكيد على أنَّ طبيعة القضايا الإشكالية التي يواجهها الطرفان «مزمنة».

2-16. اعتماد سياسة «العصا والجزرة» على وفق منظور ومنطق إيراني؛ فمن جانب يجب إفهام الولايات المتحدة أن اللعب الناجح في العراق يستحيل من دون الورقة الإيرانية، ومن جانب آخر يجب أن يظهر للعلن أنَّ هناك فرصاً للاقتراب من إيران والإفادة من ورقة هذه الدولة.

2-17. تحييد الإعلام المناهض لإيران في الوقت المناسب والكشف عن طبيعة الشخصيات التي تدلي بتصريحات علنية ضدّ إيران من أمثال حازم الشعلان وإياد علاوي و...

2-18. غلق الملفات المتعلقة بالخلافات القديمة حول بعض النقاط الحدودية مثل الحدود المائية لنهر أَروَند [شطّ العرب] والتزام الحكومة العراقية بتعهداتها في اتفاقية الجزائر لعام 1975. فلأنَّ إحدى الأسباب الرئيسة لِلصراع بين إيران والعراق في العقود الماضية تعود إلى الخلافات الحدودية ولا سيما نقاط مثل نهر أَروَند [شطّ العرب] فلذا ومن أجل معالجة الخلافات الحدودية في منطقة نهر أَروَند (وبالاستناد إلى توافقات سابقة مثل اتفاقية الجزائر لعام 1975) ولِلوصول إلى تفاهم أساسي، يجب القيام بتدابير حقيقية وخاصة في أوّل فرصة. لأنَّ أيّ تهاون في هذه المسألة سيؤدّي إلى حدوث إرباك في العلاقات الثنائية مما يسفر عن عواقب غير سارة على المدى البعيد.

2-19. من الأولويات الرئيسية الأخرى الرامية إلى تطوير العلاقات هي مسألة التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين، وكذلك إبرام اتفاقية أمنية وعدم التعرّض بين البلدين. فالتعاون الثنائي على المستوى الأمني والاستخباراتي من شأنه أن يساعد البلدين لِلسيطرة على الجماعات الإرهابية المعارضة والمتشددة في طرفَي المعادلة. فضلاً عن أن التعاون الأمني والاستخباراتي الإيراني في مجال السيطرة على الحدود والتصدّي للجماعات الإرهابية والمتمردين في العراق من شأنه أن يساعد الحكومة العراقية في قمع أعمال التمرّد الراهنة في العراق وبناء السلام والاستقرار في هذا البلد. ومن جانب آخر فإنَّ التعاون الذي تبديه الحكومة العراقية الجديدة لمحاربة جماعات المعارضة الإيرانية من أمثال منظمة مجاهدي خلق في العراق من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في تحسين مستوى العلاقات بين البلدين.

ومن السبل الرئيسة التي تزيد من التقارب بين إيران والعراق هو تطوير التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. فكلّما ازدادت المصالح الاقتصادية والتجارية لكلّ من هذين البلدين فإنّه بالقدر نفسه تتضاءل نسبة احتمالية التوسّل بالقوّة والعنف لحلّ الخلافات والمشاكل الذي يؤدّي إلى عرقلة أمن الطرف الآخر. فلذا على كلا البلدين أن يبذلا جهوداً اقتصادية مشتركة في مجالات من قبيل: النفط والغاز والتعاون في الموانئ ونقل التجارب التقنية والهندسية من إيران إلى العراق وتعزيز التبادل التجاري.

2-20. غلق الملف الخاص بأسرى الحرب والمفقودين، وكذلك القضايا المتعلقة باللاجئين العراقيين في إيران.

2-21. توفير التسهيلات اللازمة في المنافذ الحدودية لنقل المسافرين بين البلدين، ولا سيما الزائرين، من قبيل إلغاء تأشيرة الدخول و... .

2-22. بالنظر إلى قضايا من قبيل استمرار حضور العسكريين في نظام السلطة في العراق وبالنظر لِلنزعة القوميّة لدى العراقيين والخلافات الحدودية الأزلية بين البلدين، فقد يتحتّم على إيران أن تسعى إلى «عراق محايد ومرفّه ومستقر وضعيف من الناحية العسكرية».

وبنحوٍ عام فإنَّ مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل أشهر على سقوط حكومة البعث وحتّى الوقت الراهن كانت مواقف مناسبة. أيّ أنَّ إيران وفي خضمّ التطورات الجارية تتابع مواقفها المعلنة والمنفذة وبمرونة مناسبة، ولكنّها لم تُبدِ تحرّكاً مناسباً.

في نهاية هذا المقال نعرض هذا السؤال الرئيس ونحيل الإجابة عنه إلى صنّاع القرار في النظام. يقول هذا السؤال: «نحن –بوصفنا الجمهورية الإسلامية الإيرانية- منذ اليوم الأول من انتصار الثورة الإسلامية وحتّى الوقت الراهن، أيّ أهداف ومصالح توخيناها تجاه العراق؟ وما المكانة التي نتصوّرها لأنفسنا بين الشعب العراقي؟ وبالنظر إلى الموارد التي كانت بحوزتنا ما مدى تحقيقنا للأهداف والمصالح والمكانة المنشودة؟»

إذا أدركنا كُنه هذا السؤال الرئيس وفككنا مكامن الخلل في الأداء الماضي بطريقة علمية وواقعية عند ذلك يمكن أن يكون لنا أمل في تقييم نقاط الضعف والتحديات والتهديدات الراهنة بنحوٍ صحيح، وأن نرسم ونبلور استراتيجية ناجعة تجاه التطورات الراهنة في عملية بناء الدولة في العراق.

وفي النتيجة يمكن القول بأنَّ مسار العلاقات الثنائية يجب أن تكون سراجاً لطريق المستقبل. لأنَّ العراق الحالي جعلنا في مواجهة تحديات وفرص وتهديدات جديدة. لذا يتعيّن علينا أن ندرك ونحلل الأضرار الهيكلية الماضية –بحسب ما تقدّم ذكره- لنتمكن من بلورة تحليلات واقعية لِلتحديات والفرص والتهديدات الراهنة، عسى أن نكون قادرين –إن شاء الله- على تأمين قوّتنا الوطنية وأمننا القومي بالاستناد إلى ميثاقنا الوطني وفي إطار العلاقات الدبلوماسية وعبر القابليات المختلفة ومن خلال «الموائمة بين المصالح العليا لِلعالَم الإسلامي والمصالح الوطنية لبلدنا». ففي ظلّ الظروف الراهنة ثمّة حاجة إلى رسم وإقامة «نظام من الأمن القومي وبنحو يكون "المزج بين الجانب الأمني والثقافي" من أساسياته». ولكن يبدو أن ملامح مثل هذا النظام لم ترسَم ولم تدوَّن بعد لِيوضَع بين يدَي أصحاب القرار والمسؤولين التنفيذيين.

المصادر

[1]- Integration.
[2]- Challenges.
[3]- Opportunity.
[4] - Threats.

[5] – [أبرم ميثاق سعد آباد بين العراق، تركيا، أفغانستان وإيران يوم 8 يوليو 1937 بقصر سعد أباد في طهران. وهو ميثاق عدم اعتداء، واستمر لمدة خمس سنوات].

[6] – [حلف بغداد هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس بتاريخ 24 شباط 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان].

[7]– النزاع العراقي الإيراني بين عامي 1974 و1975 أدّى إلى المواجهة الإيرانية العراقية في منطقة شط العرب المائية في الخليج خلال منتصف سبعينيات. أسفرت المصادمات عن مقتل 1000 شخص طوال 11 شهرًا. وكان بمثابة الخلاف الأكثر أهمية بين العراق وإيران حول ممر شط العرب في العصر الحديث، قبل الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات.

[8] – البَلْقَنَةُ مصطلح ظهر في نهاية الحرب العالمية الأولى لوصف التجزؤ الاثني والسياسي لمنطقة البلقان نتيجة انحلال الدولة العثمانية.

[9] – قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1441, قرار اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع في 8 نوفمبر 2002، يمنح العراق في عهد صدام حسين «فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح»، على النحو المنصوص عليه في القرارات السابقة (660، 661، 678، 686، 687، 688، 707، 715، 986، 1284). وقد استخدم لتبرير ما أصبح يعرف فيما بعد بغزو الولايات المتحدة للعراق.

[10] - Capability.

[11] – [قرار مجلس الأمن رقم 598، اعتمد بالإجماع في 20 يوليو 1987، بعد التذكير بالقرارين 582 و588، دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق وإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية].

[12] – [اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في 6 آذار/مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين. قد تضمنت الاتفاقية البنود التالية: «إجراء تخطيط نهائي لحدود البلدين البرية بناءً على برتوكول القسطنطينية لعام 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914» و«تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك» و«قيام كل من البلدين بإعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على هذه الحدود من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت»].

[13] – تصف مجموعة ستة زائد اثنين بشأن أفغانستان تحالفًا غير رسمي من الدول الست المتاخمة لأفغانستان (الصين وإيران وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، والذي عمل من 1997 إلى 2001 تحت رعاية الأمم المتحدة. عمل التحالف على إيجاد حل سلمي كان سيشمل مشاركة تحالف الشمال الأفغاني. وفي وقت لاحق، بحثت في قضية تشكيل حكومة ما بعد طالبان في أفغانستان.